

مجموعة مقالات عن الأزمة المالية

للباحث في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور: أشرف محمد دوابة

## أزمة المال العالمية : الأسباب والحلول

د. أشرف محمد دوابه

- مجلة آراء حول الخليج - الإمارات - ديسمبر 2008

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تحولت تلك الأزمة إلى طاعون مالي لم ينجو من ويلاته أحد ، فانتشر ذلك الطاعون المالي في جنبات الاقتصاد العالمي، وإن كان تأثيره يختلف من منطقة لأخرى. ولم تسلم منه منطقتنا العربية التي تماوت البورصات فيها، وأصبح ارتباط عملاتها بالدولار عبئا عليها. وتعتبر أزمة الرهن العقاري الأمريكية أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي حسب وصف وزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبن ، وتوقع رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك سترانس حصول مزيد من المتاعب. أسباب الأزمة

وقد كشفت هذه الأزمة عن ثلاث فقاعات يحكمها الاقتصاد العالمي الأولى : فقاعة سعر الفائدة أو الربا ، والثانية : فقاعة بيع الديون ، والثالثة : فقاعة المقامرة . وكل منهم يرتبط بالآخر. فقد ارتبطت بوادر تلك الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقا لسياسة سعر الفائدة المركبة. وقد زاد هذا الأمر من الطين بلة ، فزاد من تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلا ، وما ترتب على ذلك من فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة للمؤسسات المالية المقرضة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال " توريق " أو " تسنيد " تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة .

أما الفقاعة الثالثة وهى المقامرة فقد جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين ، وقد انعكس عشر عملاء الديون العقارية ، وكذلك رداءة سندات تلك الديون بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم . وكان من نتيجة ذلك أن تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة حتى أوشكا على الإفلاس ولم ينقذهما إلى تأمين الحكومة الأمريكية لهما.

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المشتقات المالية التي تعتبر بحق سلاح الدمار المالي وتقوم على الاتجار في المخاطر ، وتحقيق ربح لطرف على حساب خسائر مقابلة للطرف الآخر. ولا يوجد فيها تسليم ولا تسلم ولا قبض للثمن بل هو تسوية لفروق الأسعار يربحها الراجون ويخسرها الخاسرون.

ردة رأسمالية

وقد كشفت تلك الأزمة عن أن الأنظمة الغربية يقولون ، ما لا يفعلون ويرضون لأنفسهم ما يحقق مصالحهم ، ويريدون من غيرهم أن يكون حقل تجارب لنظرياتهم. ففي الوقت الذي يتغنون فيه بالحرية الاقتصادية باسم النظام الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق الذي اتخذ من (الدولة تحكم ولا تملك) شعارا له ، ويدفعون العديد من الدول الإسلامية دفعا لتطبيقه ، من خلال سياسة العصا حينما والجزرة حينما آخر التي فرضها صندوق النقد الدولي هيمنة من أكبر اقتصاد عالمي وهو الاقتصاد الأمريكي. نجد أنهم قد شتموا سواعد الدولة للتدخل الحكومي، فعادت الدول الغربية - التي طالما تغنت بجنة الخصخصة المطلقة - لتتملك من جديد الشركات والأصول للحيلولة دون انهيار نظامهم الرأسمالي النفعي الذي لا يهتم إلا بنفسه وأوشك أن يقضي على نفسه.

وقد صرح وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأميركي بشكل أكبر، وتعليقا على التدخلات الحكومية قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي بين بيرنانك إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد. وفي هذا الإطار أقر مجلس النواب الأميركي ما سمي بخطة الإنقاذ المالي بقيمة 700 مليار دولار. كما أقرت دول الاتحاد الأوربي خطة للإنقاذ قيمتها 2.2 تريليون يورو.

وقد تنبأ الاقتصادي الأميركي الكبير جوزيف ستيجلتز بنتيجة خطة الإنقاذ الأمريكية قائلا : إن خطة الإنقاذ المالي الأميركية لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد. كما صرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي.

## ما أشبه الليلة بالبارحة!

إن كل هذه الخطوات تبرز أن التاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثاً أو امتداداً للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم)، وأكد على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر)، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملاً بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائياً.

ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1929-1933) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكيترى من خلال كتاب جون ماينارد كيتز (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية، ودحض الإدعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية - في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - في إعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكيترية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة الهامة بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكيترية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينات والثمانينات والتسعينات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها. ومع أزمة الرهن العقاري عززت الدولة من دورها مرة أخرى ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي. وطالب المسئولين بصرامة للرقابة على الأسواق المالية، وكذلك على الإدارة التي ضخمت رواتبها ومكافآتها، على حساب خسائر مؤسساتها.

وكل هذا يؤكد أن الحرية الاقتصادية هي حرية نسبية ولا يوجد شيء اسمه حرية اقتصادية مطلقة، فالكون ليس آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية، ولا

يمكن أن تغل يد الدولة، وقد شهد بذلك شاهد من أهلها وهو الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي وجه سهام انتقاداته للنظام الرأسمالي قائلاً: "إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود، ودون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة.. فكرة ان الأسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة". وللأسف رغم كل هذا نجد من بني جلدتنا من يقول إن النظام الرأسمالي سيصحح نفسه. والواقع يكذب ذلك فالنظام الرأسمالي أصبح متصدعا ، وواقع حال خطط إنقاذه كعملية نقل دم لمريض يعاني من نزيف داخلي. والتصحيح ليس من النظام الرأسمالي بل هو بعيدا عن فلسفة ذلك النظام ، وهذا واضح جليا من خلال تدخل الحكومات وتأميمها للعديد من المؤسسات وضخها للسيولة بمئات المليارات ، وتخفيضها لسعر الفائدة ، وضمانها لودائع المدخرين في البنوك، والتقليل قدر الإمكان من وسائل المقامرات في أسواق المال.

### الوقاية خير من العلاج

وكل هذا يبرز قيمة النظام الاقتصادي الإسلامي الذي حرم أسباب ذلك الطاعون المالي قبل أن يولد، فهو ينظر للفرد والجماعة معا ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوع الأزمات ، فهو يحترم الملكية الفردية ولا يكتبها - كما في النظام الاشتراكي- ويؤهلها لتنمو في حوض القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غرر ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق ، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرغوية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، فالناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار.

إنني على يقين أن عهد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أوشك على الانتهاء ، فهذا من سنن الله الكونية وصدق الله العظيم إذ يقول : "ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" الأعراف/34 .. فهل المسلمون أصحاب الرسالة والمنهج الشامل الصالح لإنقاذ البشرية جمعاء على مستوى الحدث والجاهزية؟! .. هذا ما أتمناه لأمتي خير أمة أخرجت للناس - وإن كان الواقع لا يعكس ذلك- وما ذلك على الله بعزيز! .

## الأزمة المالية العالمية والسياسة النقدية الخليجية

د. أشرف محمد دوابه

- مجلة المصارف الكويتية - نوفمبر 2008

يعيش العالم أزمة اقتصادية مصدرها النظام الرأسمالي النفعي ، وفي ظل كون الأسواق المالية القطرية جزء من الأسواق العالمية التي أصبحت كسوق قرية صغيرة بات من المؤكد أن تلك الأزمة لن يفلت من تأثيرها المباشر أو غير المباشر أحد ، وإن كانت درجة التأثير سوف تختلف وفقا لطبيعة الارتباط بذلك السوق، وسبل العلاج.

وسوق النقد جزء من أسواق المال وفيه تتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها العملات الأجنبية، وهذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمة الاقتصادية العالمية ، فالدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيه ، ولكن الدولار الآن يعيش مرضا مزمنًا من آثار الأزمة المالية العالمية التي بلا شك ستفقد أمريكا ولايتها الاقتصادية التي فرضتها - سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة - على الأنظمة الاقتصادية في غالبية دول العالم .

فمنذ اللحظة الأولى لتطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية تماوى الدولار في جولة من جولات التهاوي المتكررة والمستمرة بعد أن تعافى بعض الشئ ، وقد كان هذا التعافي وليد ضخامة الطلب على السيولة الدولارية في أسواق النقد في الآونة الأخيرة ، وما لبث أن تماوى نتيجة استفحال الأزمة وما ترتب عليها من خسائر فادحة للاقتصاد الأمريكي تصل في بعض التقديرات إلى تريليون دولار ، وما نتج عن ذلك من زيادة معدلات البطالة الأمريكية بصورة فاقت التوقعات - حيث بلغت نسبة 6.2 في المائة وهو المعدل الأعلى منذ 9 سنوات- ، وانخفاض العجز المزمّن المتنامي والمتوالي في الميزان التجاري الأمريكي منذ العام 2001 والمتوقع أن يبلغ 788 مليار دولار خلال هذا العام ، وتنامي المديونية الأمريكية والتي من المتوقع أن تبلغ نحو 62.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام، فضلا عن الضغوط المتنامية على الموازنة العامة الأمريكية لعوامل سياسية ، وعوامل عسكرية نتيجة مستنقع حرب أفغانستان والعراق المتوقع أن تصل تكلفتها ما بين 2.4 و 4.5 تريليون دولار حتى عام 2017.

وفي ظل هذه المعطيات فإن السياسة النقدية التي تقوم على الارتباط بالدولار في دول الخليج العربي - عدا الكويت التي فكت ارتباطها بالدولار - تحتاج إلى وقفة للوقاية من عدوى المرض

الأمريكي وتفحله. فإذا كانت هناك مبررات تم قبولها من قبل لعدم فك الارتباط الكاثوليكي بين العملات الخليجية والدولار باعتبار أن الولايات المتحدة من أهم الحلفاء التجاريين والسياسيين لدول الخليج ، وأن تداول النفط الذي يمثل الجزء الأكبر من الصادرات الخليجية يتم بالدولار، وأن إيرادات ونفقات الحكومات الخليجية تقدر بالدولار، وأن الجانب الأكبر من الأصول العامة مقومة بالدولار وما يترتب من التحول عن ذلك من خسائر اقتصادية كبيرة. فإن الواقع يفرض على الدول الخليجية أهمية الخروج من هذه الارتباط بطريقة إرادية هادئة فقد ألقى تراجع الدولار واستمراره في ذلك بظلاله على الاقتصاد الخليجي، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج على اقتصاد الدول الخليجية المرتبطة بالدولار ، نتيجة لهذا الارتباط من جهة ، وبسبب تسعير النفط من جهة أخرى. فانخفاض سعر الدولار يسهم بصورة أخرى في ارتفاع قيمة كل من اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني مما ينتج عن ذلك زيادة في قيمة الواردات الخليجية التي تأتي غالبيتها من تلك الدول مما يسهم في ارتفاع معدلات التضخم المستورد وهو جانب منظور خلال العامين الماضيين. كما أن النفط يمثل الأولوية في صادرات دول الخليج وليس لديها من المنتجات غير النفطية ما يمكن أن تستفيد منه عند انخفاض قيمة عملاتها من خلال زيادة الصادرات من تلك المنتجات غير النفطية، فضلا عن أن النفط باعتباره المصدر الأكبر للإيرادات قد شهد انخفاضا مع بدء تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية وحتى بفرض استمراره في الارتفاع فإن انخفاض الدولار وارتباط حصيلة مبيعات النفط به يحول دون تحقيق مكاسب صافية من ارتفاع أسعار النفط، وقد كشف تقرير منظمة أوبك عن شهر يوليو 2007 إلى أنه على الرغم من تسجيل أسعار النفط أسعارا قياسية في يونيو من العام 2007 فإنه عند احتساب معدلات التضخم والتغير في أسعار الصرف العالمي فإن أسعار النفط الحقيقية انخفضت بمقارنتها بأسعار 2006.

كما أن ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي قد أدى إلى تبني السلطات النقدية في الدول الخليجية المرتبطة بالدولار نفس مسار الدولار الأمريكي ، ففي حالة انخفاض سعر الفائدة على الدولار يتم خفض الفائدة تلقائيا على العملات الخليجية ، رغم اختلاف طبيعة البنيان الاقتصادي الخليجي عن الأمريكي ، فالاقتصاد الخليجي لا تعاني جنباة من أزمة ولا يشكو من تباطؤ أو ركود بل ينطلق نحو النمو بعكس الاقتصاد الأمريكي الذي يسير نحو الهاوية ويفتقد هيمنته العالمية تدريجيا . فهذا المنحى في السياسة النقدية إن كان يناسب الاقتصاد الأمريكي المتعثر إلا أنه لا يناسب الاقتصاد الخليجي بل إنه يزيد من معدلات التضخم - نتيجة زيادة عرض النقود - الذي يعد أهم مشكلة تواجه الاقتصاد الخليجي، كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطيات الدول الخليجية في مقابل العملات الأخرى وهو ما يعني خسارة المليارات من العملات المحلية بسبب تراجع الدولار. وتشير

إحصائيات صندوق النقد الدولي في هذا الشأن إلى أن العملات الخليجية فقدت ما بين 20 و 30 في المائة من قيمتها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الارتباط بالدولار.

إن فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار بات محتملاً لأسباب انخفاض سعر الدولار تتفاقم ولا تلوح في الأفق نهاية لها فاحتلال العراق وأفغانستان يزيد من فاتورة الأمريكيان وأزمة الرهن العقاري تنتقل للأسواق العالمية كالمهشم ، والخطة الأمريكية للعلاج لن تفعل الكثير في ظل تصدع النظام الرأسمالي الذي لا يهيمه إلا نفسه وأوشك بفعل هذه السياسة النفعية أن يقضي على نفسه!. كما أن فك الارتباط ليس بدعا ، فدولة الكويت رغم علاقتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة فكّت ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي في 20 مايو 2007 واعتمدت على اعتماد تحديد سعر صرف الدينار الكويتي على أساس سلة من العملات العالمية الرئيسية على النحو الذي كان متبعاً قبل الخامس من يناير 2005.

إن استشراف المستقبل الخليجي يؤكد أهمية البدء في الوقت الحالي في إتباع سياسة نقدية تقوم على الارتباط بسلة عملات بديلاً عن الارتباط بالدولار مع القيام في الوقت نفسه بإعادة تقييم بسيطة لتعويض الخسارة الناجمة عن الانخفاض الحاد في قيم العملات المحلية، لحين ميلاد الوحدة النقدية بين دول الخليج إلى أرض الواقع كما هو مقرر لها بحلول عام 2010 ، والتي تقوم على تبني كافة دول المجلس - عدا عمان التي ارتأت عدم المشاركة - عملة موحدة مقابل العملات العالمية، وتبني سياسات نقدية ومصرفية موحدة، والاحتفاظ باحتياطيات من العملات الأجنبية يديرها بنك مركزي واحد وتحقيق تقارب اقتصادي معقول.

إن الوضع الراهن الملبد بغيوم الأزمة الأمريكية يشكل فرصة سانحة للارتباط بسلة عملات في الأجل القصير مع الاعتماد على هيكلية وتنوع الاقتصاد في الأجل الطويل. فالعملات الخليجية في ظل هذا الوضع سوف تأخذ مكانتها وقيمتها العادلة والحقيقية ، وتكون في منأى من التأثير المطلق بتقلبات أسعار صرف الدولار عالمياً، وتعزز من قيمتها مقابل عدد كبير من العملات الدولية ومن ثم خفض تكلفة الاستيراد من هذه الدول لاسيما دول الاتحاد الأوربي، فضلاً عن تعديل قيم الصادرات النفطية المباعة بالدولار وإيرادات الاستثمار الأجنبي لاسيما الأصول الخليجية الموظفة بالعملية الأمريكية ، وتخفيض تكلفة السياحة لاسيما أمام الدول الأوربية المتعاملة باليورو ، إضافة إلى أن فك الارتباط يسهم في السيطرة على التضخم خاصة في ظل ترشيد الإنفاق العام. والأهم من كل ذلك هو تجنب ويلات الأزمة العالمية وغلق السبل أمام انتقال عدواها.



## الأزمة المالية العالمية .. تساؤلات مشروعة

س1- ما هي أسباب الأزمة المالية العالمية؟

ج- ترجع أسباب الأزمة المالية العالمية إلى المدمرات الثلاث : الربا - بيع الديون - المقامرة .  
فقد كشفت هذه الأزمة عن ثلاث فقاعات يحكم الاقتصاد العالمي الأولى : فقاعة سعر الفائدة أو الربا، والثانية : فقاعة بيع الديون ، والثالثة : فقاعة المقامرة . وكل منهم يرتبط بالآخر.  
فقد ارتبطت بوادر تلك الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التناقص عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقا لسياسة سعر الفائدة المركبة. وقد زاد هذا الأمر من الطين بلة ، فراد من تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلا ، وما ترتب على ذلك من فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة للمؤسسات المالية المقرضة.  
أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال " توريق " أو " تسنيد " تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.

أما الفقاعة الثالثة وهي المقامرة فقد جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين ، وقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية ، وكذلك رداءة سندات تلك الديون بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم . وكان من نتيجة ذلك أن تكبدت أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة حتى أوشكا على الإفلاس ولم ينقذهما إلى تأمين الحكومة الأمريكية لهما.

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المشتقات المالية التي تعتبر بحق سلاح الدمار المالي وتقوم على الاتجار في المخاطر ، وتحقيق ربح لطرف على حساب خسائر مقابلة للطرف

الآخر. ولا يوجد فيها تسليم ولا تسلم ولا قبض للثمن بل هو تسوية لفروق الأسعار يربحها الراجحون ويخسرها الخاسرون.

### س2- ما هي آثار الأزمة المالية العالمية ؟

ج- تعددت آثار الأزمة المالية العالمية ، ومن أهمها ما يلي :

1- إفلاس العديد من البنوك والشركات.

2- تنامي معدلات البطالة.

3- انهيار البورصات.

4- تذبذب أسعار الذهب والعملات.

5- انخفاض أسعار النفط.

6- ظهور حالات الركود والكساد .

7- انتشار الطاعون المالي.

### س3- هل للأزمة المالية آثار سلبية على الفقراء ؟

ج- الأزمة المالية هي في الأساس أزمة أغنياء وقد طالت أصحاب المدخرات والمتعاملين في البورصات. وإن كان لها تأثير غير مباشر بالفقراء يرتبط بدرجة تأثير تلك الأزمة على التوظيف، ورفع معدلات البطالة.

### س4- هل الودائع في البنوك العربية في أمان من آثار الأزمة المالية العالمية ؟

ج- الودائع في البنوك العربية في أمان، فقد أعلنت العديد من حكومات الدول العربية ضمانها لودائع المدخرين في البنوك، وهذه سياسة عامة انتهجتها العديد من الدول العربية حفاظا على اقتصادياتها.

### س5- هل البنوك الإسلامية في أمان من آثار الأزمة المالية العالمية؟

ج- البنوك الإسلامية في أمان من آثار الأزمة المالية العالمية إذا كانت ملتزمة عمليا بالمنهج الشرعي في التمويل والاستثمار، فلن يكون لديها ما تخسره فلا هي تستثمر في سندات الديون ولا تتعامل بسعر الفائدة ولا تقامر في الأسواق المالية. وإن كان هذا لا يمنع تأثرها تأثيرا غير مباشر بالأزمة باعتبارها جزء من مكونات الاقتصاد العالمي.

س6- هل هناك دول لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية ؟

ج- الأزمة عالمية والأسواق العالمية أصبحت قرية متناهية الصغر ، فالأزمة لها تأثير على دول العالم، ولكن هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى وفقا لارتباطها بأسباب الأزمة. والدول العربية تأثرت بالأزمة ، ولعل انخفاض أسعار البترول قد يكون له تأثير سلبي على النمو بدول الخليج.

س7- ما هي الطريقة الأفضل لحماية المدخرات في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية ؟

ج- أفضل الطرق لحماية المدخرات وتنميتها أن يستثمر الإنسان بنفسه في أصول حقيقية، وإن لم يتمكن فليحتفظ بمدخراته بالعملة الخليجية، حتى لا يكون عرضة لتقلبات سوق النقد، كما أنه في حالة فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار - عدا الدينار الكويتي الذي فك ارتباطه من قبل - فإن ذلك سيكون ذات تأثير إيجابي على قيمة العملات الخليجية.

س8- ما هي سبل علاج الأزمة المالية العالمية ؟

ج- العلاج هو بترك أسبابها، وقد سعت الدول المتضررة إلى علاج الأزمة المالية العالمية من خلال عدة محاور:

1- خفض سعر الفائدة.

2- منع بعض أساليب المقامرات كالبيع على المكشوف.

3- ضخ كميات هائلة من السيولة

4- تأمين العديد من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية.

5- وضع قيود على رواتب ومكافآت المصرفيين وكبار مديري الشركات.

6- تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات والأسواق المالية.

وكل هذه المحاور تمثل عودة نحو المنهج الاقتصادي الإسلامي وإن كانت لا تسمى باسمه.

س9- أين ذهبت المليارات التي تضخ في الأسواق ؟

ج- أقر مجلس النواب الأمريكي ما سمي بخطة الإنقاذ المالي بقيمة 700 مليار دولار. كما أقرت دول الاتحاد الأوروبي خطة للإنقاذ قيمتها 2.2 تريليون يورو. وسارت على نهجها العديد من دول العالم من خلال ضخ المليارات في الأسواق. والأسواق المالية بطبيعتها تبتلع هذه الأموال خاصة إذا اتجهت بعيدا عن الاستثمار الحقيقي من خلال الاستثمار المالي أو المقامرة في البورصات التي ينتج عنها ربح طرف على حساب خسارة طرف آخر. والواقع أن خطط الإنقاذ أصبحت كعملية نقل دم لمريض

يعانى من نزيف داخلي. وقد تنبأ الاقتصادي الأمريكي الكبير جوزيف ستيجلتر بنتيجة خطة الإنقاذ الأمريكية قائلا : إن خطة الإنقاذ المالي الأمريكية لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد الأمريكي.

## س10- هل النظام الرأسمالي أوشك على الانهيار؟

ج- إذا كان النظام الرأسمالي يتسم بالقوة والوحشية فإنه الآن أصبح متصدعا. وقد انهار هذا النظام من قبل والتاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثا أو امتدادا للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه ( ثروة الأمم )، وأكد على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر) ، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة اليد الخفية التي رأي من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا.

ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1929-1933) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية ، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكيترى من خلال كتاب جون ماينارد كيتر (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية ، ودحض الإدعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية - في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - في إعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكيترية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة الهامة بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكيترية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينات والثمانينات والتسعينات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو تخصيص المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها. ومع أزمة الرهن العقاري عززت الدولة من دورها مرة أخرى ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي. وطالب

المسؤولين بصرامة للرقابة على الأسواق المالية ، وكذلك على الإدارة التي ضخمت رواتبها ومكافآتها، على حساب خسائر مؤسساتها.

وكل هذا يؤكد أن الحرية الاقتصادية هي حرية نسبية ولا يوجد شئ اسمه حرية اقتصادية مطلقة ، فالكون ليس آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية ، ولا يمكن أن تغل يد الدولة، وقد شهد بذلك شاهد من أهلها وهو الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي وجه سهام انتقاداته للنظام الرأسمالي قائلاً: "إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود، ودون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة.. فكرة أن الأسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة".

وللأسف رغم كل هذا نجد من بني جلدتنا من يقول إن النظام الرأسمالي سيصحح نفسه. والواقع يكذب ذلك فالنظام الرأسمالي أصبح متصدعا وأوشك على الانهيار. والتصحيح ليس من النظام الرأسمالي بل هو بعيدا عن فلسفة ذلك النظام ، وهذا واضح جليا من خلال تدخل الحكومات وتأميمها للعديد من المؤسسات وضخها للسيولة بمئات المليارات ، وتخفيضها لسعر الفائدة ، وضمانها لودائع المدخرين في البنوك، والتقليل قدر الإمكان من وسائل المقامرات في أسواق المال. وقد صرح وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأميركي بشكل أكبر، وتعليقا على التدخلات الحكومية قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بين بيرنانك إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديدون المدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد.

## س11- هل النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن أن يحل محل النظام الرأسمالي؟

ج- النظام الاقتصادي الإسلامي حرم أسباب الأزمة المالية قبل أن تولد، فهو ينظر للفرد والجماعة معا ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوع الأزمات، فهو يحترم الملكية الفردية ولا يكتبها - كما في النظام الاشتراكي- ويؤهلها لتنمو في حضان القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غرر ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق ، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعوية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، فالناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار.

إن عهد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية والقطب الواحد أوشك على الانتهاء ، وهذا ما يعكسه الواقع ويؤيده الشرع، فالواقع يكشف عنه ما صرح به مسئولو الغرب أنفسهم، فقد صرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي، وسيصبح النظام المالي العالمي متعدد القطبية بشكل أكبر. وطالب الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف

بإقامة نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلاً يقوم على عدد الأقطاب وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة معتبرا عهد الهيمنة الأمريكية قد ولى.

أما ما يؤيده الشرع فمن سنن الله الكونية ما ذكره سبحانه في قوله تعالى: "الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب إن ربك لبالمرصاد" الفجر/ 11-14 " ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" الأعراف/ 34 .. فهل المسلمون أصحاب الرسالة والمنهج الشامل الصالح لإنقاذ البشرية جمعاء على مستوى الحدث والجاهزية؟! .. هذا ما يتمنى المسلم لخير أمة أخرجت للناس - وإن كان الواقع لا يعكس ذلك- وما ذلك على الله بعزيز! .

## س12- هل يوجد لدينا فرص للاستفادة من الأزمة المالية العالمية ؟

ج- الأزمة المالية العالمية لا تخلو من فرص إيجابية تحتاج لاستثمارها من قبلنا (نحن المسلمون) ، فالمتوقع أن هذه الأزمة ستدفع الغرب بقيادة أمريكا إلى إجراء حركات تصحيحية لنظامها الرأسمالي من ناحية فلسفته وأدواته التطبيقية، وقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه على الرئيس الأمريكي الجديد أن يجعل على رأس أولوياته إصلاح القوانين المالية، وأن يسعى إلى تحويل الأفكار والمقترحات المقدمة لإصلاح الاقتصاد الأمريكي إلى قوانين. كما صرح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن عقد قمة عالمية في نهاية العام الميلادي الحالي لإعادة تأسيس رأسمالية أكثر احتراماً للإنسان أمر مطروح.

إن الواقع يكشف عن تعطش الغربيين إلى تفادي ويلات الرأسمالية حتى أدت هذه الأزمة إلى ازدياد نسبة مبيعات كتب كارل ماركس منظر الشيوعية الأول؛ خصوصاً كتابه "رأس المال" الكتاب الأساسي للماركسية، كما زاد الاهتمام المعرفي بالاقتصاد الإسلامي، في محاولة شعبية لمعرفة حقيقة المذاهب الاقتصادية الأخرى، ووجهات النظر في حقيقة المذهب الرأسمالي.

ففي تقرير صحفي بعنوان "نجاح البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية" ، ذكرت صحيفة (آر بي ديلي) الروسية، أن أعداد غير المسلمين الذين يرون أن البنوك الإسلامية وعاء آمن لأموالهم يحميها من خطر أزمة السيولة التي تضرب بنوك العالم الآن في نزاييد، وأضاف التقرير أن أسباب نجاح تجربة البنوك الإسلامية في تحجيم الخسائر في ظل هذه الأزمة، هو احتكامها إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، بالإضافة إلى اعتمادها على الودائع المصرفية بدلاً من القروض المصرفية .

كما دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل للتخلص من برائن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم؛ ففي افتتاحية مجلة (تسالينجز)، كتب - رئيس تحريرها- (بوفيس فانسون) موضوعاً بعنوان (البابا أو

القرآن)، تساءل فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ وقال: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود".

كما طالب (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) في إحدى افتتاحياتها بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية؟) بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهمز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة. وتدرس - حالياً - وزارة الخزانة الأمريكية أبرز ملامح أعمال الصيرفة الإسلامية، ومدى الاستفادة منها في علاج الأزمة المالية العالمية. كما تعكف المؤسسات المالية والحكومة الأسترالية على دراسة إدخال نظام الصيرفة الإسلامية ومبادئها إلى النظام المالي الأسترالي.

إن الأزمة المالية العالمية تُعدّ فرصة تاريخية لنكون إيجابيين وعمليين (نحن المسلمون) بتسويق بضاعتنا الربانية ممثلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبي احتياجات البشرية في اقتصادياتها، وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان، سواء من خلال العمل على أن يشارك الاقتصاد الإسلامي بفعالية في تصحيح الرأسمالية الغربية، أو من خلال العمل على أن يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية أو من خلال وضع مشروع اقتصادي إسلامي بصياغة منظومة اقتصادية إسلامية شاملة ومتكاملة قابلة للتطبيق، تربط بين فقه النص وواقع العصر، ولو على المستويين المتوسط والطويل، لعلنا نصل في المستقبل إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي العالمي رحمة بالعالمين.

## طوق النجاة وخرافة الحرية الاقتصادية

د. أشرف محمد دوابه

– المصريون – بتاريخ 8 – 10 – 2008

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الاقتصادي الحر أو نظام اقتصاد السوق الذي اتخذ من (الدولة تحكم ولا تملك) شعارا له ، وسارعت للأسف العديد من الدول الإسلامية في تطبيقه ، من خلال سياسة العصا حينا والجزرة حينا آخر التي فرضها صندوق النقد الدولي بهيمنة من أكبر اقتصاد عالمي وهو الاقتصاد الأمريكي .

وقد كشفت تلك الأزمة عن أن الأنظمة الغربية يقولون ، ما لا يفعلون ويرضون لأنفسهم ما يحقق مصالحهم ، ويريدون من غيرهم أن يكون حقل تجارب لنظرياتهم. ففي الوقت الذي يتغنون فيه بالحرية الاقتصادية ثمروا سواعد الدولة للتدخل الحكومي، فعادت الدول الغربية – التي طالما تغنت بجنة الخصخصة المطلقة – لتتملك من جديد الشركات والأصول للحيلولة دون انهيار نظامهم الرأسمالي النفعي الذي لا يهتم إلا بنفسه وأوشك أن يقضي على نفسه. وقد صرح وزير الخزانة الأميركية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وتعليقا على التدخلات الحكومية قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بين بيرنانك إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد. وفي هذا الإطار أقر مجلس النواب الأمريكي ما سمي بخطة الإنقاذ المالي التي تنبأ الاقتصاد الأمريكي الكبير جوزيف ستيجلتز بنتيجتها قائلًا : إن خطة الإنقاذ المالي الأميركية لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد. كما صرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي.

إن كل هذه الخطوات تبرز أن التاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثا أو امتدادا للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه ( ثروة الأمم )، وأكد على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر) ، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا.



ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1929-1933) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية ، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكيترى من خلال كتاب جون ماينارد كيتز (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية ، ودحض الإدعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية - في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - في إعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكيترية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأمين بعض الصناعات والأنشطة الهامة بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكيترية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينات والثمانينات والتسعينات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها. ومع أزمة الرهن العقاري عززت الدولة من دورها مرة أخرى ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانهاؤها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي. فما أشبه الليلة بالبارحة!.

وكل هذا يؤكد أن الحرية الاقتصادية هي حرية نسبية ولا يوجد شئ اسمه حرية اقتصادية مطلقة ، فالكون ليس آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية ، ولا يمكن أن تغل يد الدولة، وقد شهد بذلك شاهد من أهلها وهو الرئيس الفرنسي ساركوزي الذي وجه سهام انتقاداته للنظام الرأسمالي قائلاً: "إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود، ودون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة.. فكرة ان الأسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة".

وكل هذا يبرز قيمة النظام الاقتصادي الإسلامي الذي ينظر للفرد والجماعة معا ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوع الأزمات ، فهو يحترم الملكية الفردية ولا يكتبها - كما في النظام الاشتراكي- ويؤهلها لتنمو في حضان القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غرر ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق ، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها

بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، فالناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار.  
إنني على يقين أن عهد الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أوشك على الانتهاء ، فهذا من سنن الله الكونية وصدق الله العظيم إذ يقول : "ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" الأعراف/34 .. فهل المسلمون أصحاب الرسالة والمنهج الشامل الصالح لإنقاذ البشرية جمعاء على مستوى الحدث والجاهزية؟! .. هذا ما أتمناه لأمتي خير أمة أخرجت للناس - وإن كان الواقع لا يعكس ذلك- وما ذلك على الله بعزيز!

### الأزمة الاقتصادية العالمية.. الطريق الأول هو الحل

د. أشرف محمد دوابه

— إسلام أون لاين - بتاريخ 2008/10/6م

قد نتفق أو نختلف في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وكذلك على الدول المرتبطة بهما اقتصاديا، ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الصدمة خلفت مجموعة من الدروس المستفادة يمكن الخروج بها من أسباب وقوعها، وكذلك كيفية التعامل معها.

أما عن أسباب الوقوع فقد كشفت عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثنا أن انفجرا ليحدثا الأزمة الأولى: فقاعة الربا، والثانية: فقاعة بيع الديون، وكل منهما يرتبط بالآخر.

فيوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و"فريدي ماك" خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال "توريق" أو "تسنيذ" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة.

## العلاج الحكومي

وجاء تعامل الحكومة الأمريكية مع الأزمة ليكشف عن درس آخر وهو أهمية التدخل الحكومي، فرغم أن النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق ورفعه شعار (الدولة تحكم ولا تملك)، فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي، وأكد وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسون" ذلك بقوله إن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وقال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي "بين بيرنانك" تعليقا على التدخلات الحكومية إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد. حتى أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) نفسه صرح في خطاب له بالبيت الأبيض بأن الوقت الراهن حاسم لمواجهة الأزمة المالية، مشيرا إلى غياب الثقة والمخاطر المحدقة بالاستهلاك والنشاط الاقتصادي، وطالب بالتحرك الفوري للحفاظ على صحة اقتصاد بلاده من مخاطر كبيرة.

وبناء على ذلك اقترحت وزارة الخزانة الأمريكية برنامجا حكوميا تتراوح تكاليفه بين خمسمائة إلى ثمانمائة مليار دولار، لشطب الأصول الفاسدة المرتبطة بالقروض العقارية من سجلات الشركات المالية الأمريكية. وفي خطوة عملية أعلنت الخزانة الأمريكية أنها ستدعم بخمسين مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد، في محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال. كما كثف البنك المركزي الأمريكي تنسيقه مع كل من: البنك المركزي الأوروبي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان، وبنك كندا، لدعم القطاع المالي العالمي، حيث قاموا جميعا بضخ مليارات الدولارات في أسواقهم المالية

## الحنين للماضي

وكل هذه الخطوات تبرز أن التاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثاً أو امتداداً للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي "آدم سميث" في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم)، وأكد الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر)، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملاً بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائياً.

ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1929-1933) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكيترزي من خلال كتاب جون ماينارد كيتز (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية، ودحض الادعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية - في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - لإعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكيترزية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة المهمة بالنسبة للاقتصاد ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكيترزية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها. ومع أزمة الرهن العقاري عادت الدولة مرة أخرى للمدرسة "الكيترزية"، وعززت من دورها ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعا لانتهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

## الاقتصاد الإسلامي

ويبدو من خلال ما سبق أن فكرة الطريق الثالث التي ظهرت لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي هي الحل، فهي تجمع بين مفهومي الرأسمالية الغربية والاشتراكية الماركسية، ولا تتبنى السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية.

ولعل الطريق الأول الذي طرحه النظام الاقتصادي الإسلامي قبل ظهر منظرو النظامين الرأسمالي والاشتراكي هو خير ترجمة لفكرة "arquis Child"، فهو ينظر للفرد والجماعة معاً، ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلاً من وقوعها، كما أنه يحترم الملكية الفردية ولا يكتبها كما في النظام الاشتراكي، ويؤهلها لتنمو في حضان القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية.

والحقيقة أن العقل والمنطق يقول إن هذا النظام هو الحل، فالواقع يؤكد أنه لا يوجد شيء اسمه حرية مطلقة، فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية، وبالتالي فإن تدخل الدولة ضروري، ولكن يجب التفرقة بين تدخل إيجابي لا تحكمه أهواء أو اعتبارات سياسية بقصد تسييس الاقتصاد وخضوعه للاعتبارات الشخصية لا القواعد العلمية، وبين التدخل السلبي الذي تعكسه قرارات العديد من الأنظمة العربية.

## الأزمة الاقتصادية العالمية وخرافة الحرية الاقتصادية

د. أشرف محمد دوابه

– الخليج – بتاريخ 2008/10/2م

ما زالت أزمة الرهن العقاري الأميركية تلقي بتوابعها على الاقتصاد العالمي ، حيث طالت مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية يصعب حصرها . فمنذ أيام قليلة أعلن بنك ليمان برذرز، رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة إفلاسه عقب فشل الجهود المبذولة لإنقاذه ، ولجأت سلطات مراقبة المصارف الأميركية في يوليو الماضي إلى إغلاق بنك فيرست ناشيونال بنك أوف نيفادا بفروعه الخمسة والعشرين، وأغلقت أيضا بنك فيرست هيريتج بنك بفروعه الثلاثة. وبيعت أصول البنكين المملوكين لشركة فيرست ناشيونال بنك القابضة إلى فروع بنك أوماها، وبلغت قيمة أصول المصرفين 3.6 مليارات دولار بنهاية يونيو منخفضة عما كانت عليه قبل ستة أشهر حيث كانت قيمتها 4.1 مليارات دولار. وأعلن بنك وتشوفيا كورب تكبده خسائر ربع سنوية قياسية في الربع الثاني من هذا العام بقيمة 8.86 مليارات دولار.

وفي بريطانيا عقر الخصخصة تم تأمين بنك نورثرن روك البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من 2000 موظف في إطار جهود الحكومة البريطانية لإخراج البنك من أزمته الطاحنة وخسائره الضخمة من جراء تلك الأزمة. وأعلن رويال بنك أوف أسكتلند (آر بي أس) البريطاني عن خسائر بلغت 691 مليون جنيه إسترليني (1.35 مليار دولار) في النصف الأول من العام الحالي.

وفي ألمانيا قرر مصرف كوميرتس بنك ثاني أكبر البنوك الألمانية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه دريسدнер بنك. وبلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام. ويبقى الباب مفتوحا أمام مزيد من التداعيات لأزمة الرهن العقاري على أسواق العالم دون استثناء. فقد توقع رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك سترانس حصول مزيد من المتاعب ، ووصف وزير الخزانة الأمريكي السابق روبرت روبن تلك الأزمة بأنها أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي .

ورغم أن النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على النظام الاقتصادي الحر أو نظام اقتصاد السوق ورفع شعارا (الدولة تحكم ولا تملك) فقد ظهر بوضوح دور التدخل الحكومي للمساهمة في علاج أزمة الرهن العقاري والحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي ، وقد صرح وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، وتعليقا على التدخلات الحكومية قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بين بيرنانك إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد.

وبناء على ذلك اقترحت وزارة الخزانة الأمريكية برنامجا حكوميا تتراوح تكاليفه بين خمسمائة مليار دولار إلى ثمانمائة مليار، لشطب الأصول الفاسدة المرتبطة بالقروض العقارية من سجلات الشركات المالية الأمريكية. وفي خطوة عملية أعلنت الخزانة الأمريكية أنها ستدعم بخمسين مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد، في محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال. كما كثف البنك المركزي الأمريكي تنسيقه مع كل من : البنك المركزي الأوروبي، والبنك الوطني السويسري، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان، وبنك كندا ، لدعم القطاع المالي العالمي، حيث قاموا جميعا بضخ مليارات الدولارات في أسواقهم المالية.

وكل هذه الخطوات تبرز أن التاريخ يعيد نفسه فقد نشأت المدرسة الكلاسيكية التي يسير على نهجها نظام اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر باعتباره وريثا أو امتدادا للنظام الرأسمالي على يد عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن التاسع عشر الذي نظر للنظام الرأسمالي في كتابه ( ثروة الأمم )، وأكد على الحرية الاقتصادية (دعه يعمل دعه يمر) ، وعارض تدخل الدولة في الاقتصاد عملا بفكرة اليد الخفية التي رأى من خلالها أن البحث عن المصلحة الخاصة يحقق المصلحة العامة تلقائيا.

ومع ظهور أزمة الكساد العالمي العظيم (1929-1933) كشفت هذه الأزمة عن عجز المدرسة الكلاسيكية ، وفي الوقت نفسه برز على السطح الفكر الكيترى من خلال كتاب جون ماينارد كيتر (1936) الذي دحض فيه النظرية الكلاسيكية وأثبت خرافة اليد الخفية ، ودحض الإدعاء بأن الأسواق تتمتع بالقدرة على إصلاح عدم توازنها، ورأى أن أحوال الكساد والتضخم تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل الدولة لإصلاحها، وكانت الدعوة لتدخل الدولة قوية خاصة بعد تعطل قوى الإنتاج وخروج ما يزيد على ربع القوى العاملة الصناعية إلى البطالة. وبالفعل استخدمت الدول الغربية سياسة الإدارة الاقتصادية - في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - في إعادة البناء الاقتصادي وفي التخطيط والنمو المستقبلي. وتمكنت النظرية الكيترية من تحقيق الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات حيث أقدمت الدول الغربية على تأميم بعض الصناعات والأنشطة الهامة بالنسبة للاقتصاد

ككل مثل الحديد والصلب والكهرباء والسكك الحديدية، كما أصبحت المشروعات الخاصة خاضعة لتوجيه الدولة بشكل عام، وانتصرت في تلك الفترة المدرسة الكيترية على غيرها من المدارس الاقتصادية.

ولكن في السبعينات والثمانينات والتسعينات خاصة مع انهيار الشيوعية وبزوغ القطب الواحد حدث ارتداد فكري بالنسبة لدور الدولة حيث اتجهت نحو خصخصة المشروعات العامة وإعطاء المزيد من الحرية في التصرفات مرة أخرى للمشروعات الخاصة وتقلص وسائل الرقابة عليها. ومع أزمة الرهن العقاري عززت الدولة من دورها مرة أخرى ولجأت إلى شراء مؤسسات خاصة منعاً لانتهيارها واستخدمت السياسة النقدية والمالية للحيلولة دون انهيار النظام الاقتصادي العالمي.

وكل هذا يؤكد أن الحرية الاقتصادية هي حرية نسبية ولا يوجد شئ اسمه حرية اقتصادية مطلقة ، فالكون ليس آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى المدرسة الغربية ، ولا يمكن أن تغل يد الدولة، وهذا يبرز قيمة النظام الاقتصادي الإسلامي الذي ينظر للفرد والجماعة معا ولا ينتظر وقوع الأزمات حتى تتدخل الحكومات بل يقي أصلا من وقوع الأزمات ، فهو يحترم الملكية الفردية ولا يكبتها - كما في النظام الاشتراكي- ويؤهلها لتنمو في حضن القيم الإيمانية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه نظام اقتصاد السوق ، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، فالناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار.



## أزمة الرهنة العقاري رؤية إسلامية

د. أشرف محمد دوابه

المصريون : بتاريخ 29 - 6 - 2008

ما زال الاقتصاد الأمريكي يعاني من أزمة الرهن العقاري حتى أصبح الوهن الاقتصادي يحيط به من جميع جوانبه، وأوشك الكساد العظيم أن يكون بات قاب قوسين أو أدنى من أقوى اقتصاد في العالم، وقد تسببت تلك الأزمة في تشريد آلاف الأسر الأمريكية ، وتحقيق خسائر للولايات المتحدة تصل في بعض التقديرات إلى تريليون دولار ، وفي تقدير هنري نيلسون وزير الخزانة الأمريكي أن هذه الخسائر في حدود 400 مليار دولار، وهو ما أدى إلى زيادة مخصصات الخسائر في ميزانيات البنوك الأمريكية خلال الأشهر الستة الأخيرة للعام الماضي بمقدار 150 مليار دولار ، وتسبب في اتجاه الكثير من المؤسسات المالية العالمية لشطب الكثير من الديون ، وإقالة أو استقالة رؤساء مجالس إدارة عدد من كبرى البنوك والشركات الأمريكية والأوروبية ، حتى وصل الأمر ببريطانيا عقر الخصى أن تؤمم بنك (نورثرن روك) البريطاني للتمويل العقاري والاستغناء عن أكثر من 2000 موظف في إطار جهودها لإخراج البنك من أزمته الطاحنة وخسائره الضخمة من جراء تلك الأزمة. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل انتقلت عدوى تلك الأزمة إلى دول العالم الأخرى باعتبار ما يمثله الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي ، وباعتبار أن العولمة المالية تصب في بوتقة الجميع ، حتى أعلنت بعض البنوك الخليجية العاملة في مملكة البحرين عن تكبدها خسائر فادحة من أزمة الرهن العقاري قاربت الملياري دولار ، وقدر حجم الخسائر الخليجية في تلك الأزمة بما يتجاوز الخمسة مليارات دولار ، وما خفي كان أعظم، خاصة في ظل استثمار جزء ليس هينا من فوائض البترول في الخارج ، فضلا عن اتجاه العديد من المؤسسات الغربية إلى السوق الخليجي لتسويق صكوكها العقارية المتهاوية ، وتوفير السيولة اللازمة لإنقاذ الاقتصاديات المتضررة - بصورة مباشرة - من تلك الأزمة من السقوط.

وقد كشفت هذه الأزمة عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي الأولى : فقاعة الربا ، والثانية : فقاعة بيع الديون ، وكل منهما يرتبط بالآخر. فقد ارتبطت بوادر تلك الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التفاوضي عن

السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م، وتفاقت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى 2007 ، وإلى الآن لا يعرف يقينا المدى الذي يمكن أن تصل إليه تلك الأزمة. وقد سعى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى خفض الفائدة على الدولار أكثر من مرة لدعم الاقتصاد الأمريكي والخروج من أزمة الرهن العقاري رغم مواصلة الضغوط التضخمية التي تحد من اتجاه خفض الفائدة ، دون أثر ملموس يبشر بقرب انفراج تلك الأزمة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال " توريق " أو " تسنيد " تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة

ومن نعم الله تعالى أنه حرم في شريعته الخالدة سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم ، والتوريق باعتباره بيعا للدين بالدين. ومن سار على غير نهج تلك الشريعة حلت به المصائب من جميع الجوانب فتلك الاقتصاديات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس ، والإسلام حمى بشريعته الأمة من أن تتردى وتشقى بمعصيته ، وذلك بأن وضع لها حصونا تحميها وقلاعا تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهيه، ومن أعظم هذه القلاع النهي عن الربا الذي هو آفة العصر ومصيره إلى الحق، والنهي عن بيع الدين بالدين الذي يغلق الباب بإحكام على انحرافات الهندسة المالية باسم التوريق ، ومن ثم فهي قلاع حامية من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي ، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل، وكل هذا يؤكد أن المستقبل - بإذن الله تعالى - للاقتصاد الإسلامي.

جمعها لكم :

الأخ حمزة شودار

الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي

[www.isegs.com](http://www.isegs.com)